اندماج الصفاة – كاب كورب: قصة النجاح وآفاق المستقبل

إن الكويت على أعتاب حقبة جديدة واعدة بقيادة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أحفظه الله ورعاه أمير البلاد المفدى. وكما أكد سموه في عدة مناسبات، فإن التحديات الإقليمية والدولية تحتم على الكويت أن تبقى يقظة ومستعدة. وهناك تحديات مختلفة؛ أهمها تحويل الاقتصاد الكويتي إلى اقتصاد مستدام وأكثر تنوعاً في موارده؛ وهو جهد يقوده سمو الشيخ مشعل منذ توليه ولاية العهد. ونحن نشيد بجهوده الرامية إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع شتى الدول، وتشجيع المزيد من أوجه التعاون الاقتصادي، ولا سيما مع الصين. وبفضل وضوح رؤيته الحكيمة، تنطلق الكويت عازمةً على درب التنمية.

هل يمكنك أن تشرح لنا بالتفصيل حول الأسباب التي دفعت بالاندماج؟

الاندماج بين شركة الصفاة للاستثمار (ش.م.ك.م) وشركة كاب كورب للاستثمار (ش.م.ك.س) يعود إلى رؤية استراتيجية لتعزيز التآزر وتعزيز قيم المساهمين. تم اختيار كاب كورب بعناية بناءً على توافق قيم الشركة، ويتوقع أن يسفر الاندماج عن تحقيق فعالية تشغيلية أعلى من حيث الإيرادات والتكاليف والتآزر المالي. يتبع هذا العملية القوانين الكويتية وتشمل خطوات أساسية مثل الدراسة الجدوى، وتقارير التقييم المستقلة، والموافقات التنظيمية.

تكون الآثار المالية للاندماج كبيرة، حيث يتم تقدير نسبة الصرف بقيمة تشير إلى قيمة كل سهم في شركة كاب كورب للاستثمار بنصف (٠.٥) قيمة سهم شركة الصفاة للاستثمار. يتوقع زيادة رأس المال المستهدفة بنسبة ٣٥.٣ في المائة، ما يعادل ١٠ ملايين دينار كويتي، لرفع رأس المال الشركة إلى ٣٨.٣ مليون دينار كويتي، مما يسهم في زيادة ١٩ في المائة في قيمة الكتاب للشركة. تهدف الخطوة

الاستراتيجية إلى خلق كيان استثماري أكبر وأقوى، وتوسيع حصتها في السوق، وزيادة قيمة السوق، مما يعود بالنفع على المساهمين من خلال توسيع مجالات الإيرادات.

بعد عملية الاندماج، تتوقع شركة الصفاة للاستثمار نمو الأصول إلى حوالي ٥١ مليون دينار كويتي، بزيادة تبلغ ٣٩ في المائة، مما يؤدي إلى إجمالي الأصول المدارة إلى ٢٥٠ مليون دولار مع معدل نمو يبلغ ٤٨ في المائة. كما تتصور الشركة تدفقاً متنوعاً للدخل من محفظتها المتوازنة، بما في ذلك الاستثمارات في شركات تابعة في قطاعات الاستثمار والعقارات وتكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى الاندماج على أنه فرصة لتعزيز الموارد البشرية بمحترفين متخصصين وذوي خبرة، الذين يلعبون دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية وتوجيهها للمستقبل.

متى تتوقع أن تكون الكيان المدموج تمامًا في التشغيل وما هي الأهداف للكيان الجديد؟

مع اقترابنا من استكمال التخطيط المتكامل، نتوقع أن يكون الكيان المدمج تمامًا في التشغيل بحلول عام ٢٠٢٤. حاليًا، تقوم المؤسسة بتنظيم مراحل الختام من هذه العملية، بما في ذلك الانتقال السلس للأصول وإعادة هيكلة إطار الإدارة والتنظيم لدينا.

من حيث القيادة وديناميات التنظيم، نحن حاليًا في عملية الإعلان الرسمي عن مبادرة إعادة هيكلة، بعد انتهاء عملية الاندماج. تبرز هذه التكييفات التنظيمية التفاني الذي نوليه لتعزيز تكوين الكيان المدمج الجديد، مع التركيز على مواءمته مع أهدافنا الاستراتيجية.

يجلب الاندماج لشركة الصفاة

للاستثمار فريقًا من المحترفين المهرة ذوي الخبرة الواسعة والكفاءات المتخصصة. نتوقع أن تلعب م

ساهماتهم القيمة دورًا حيويًا في تحقيق الأهداف والاتجاه الاستراتيجي المحدد للكيان الجديد. تتمحور تركيزنا بشكل خاص في تعزيز موقعنا في السوق من خلال هيكلة وتصريف الأصول بحكمة. سيتم توجيه عائدات هذه الأنشطة بشكل استراتيجي نحو الأصول الرابحة بالدخل، مواكبين بذلك رؤيتنا لتحقيق نمو وربحية مستدامين.

في جوهرها، هدفنا للكيان الجديد هو الاستفادة من القوى الجماعية لكل من الكيانين، والاستفادة من التنوع في مجموعة المهارات داخل الفريق وتنفيذ رؤية استراتيجية تضمن وجودًا قويًا في السوق ونجاحًا ماليًا مستدامًا.

في رأيك، ما هو تأثير هذا الاندماج على منظومة الاستثمار في الكويت؟

يعتبر توقيت هذا الاندماج أمرًا ملحوظًا خاصةً في ظل الوضع الاقتصادي الحالي في الكويت. مع التوقعات بانخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ بنسبة تقارب ٠.٧٪، مقارنة بنسبة ٩٪ في عام ٢٠٢٢، يُرجى أن يعزى هذا بشكل رئيسي إلى انخفاض إنتاج النفط بسبب التزام البلاد بخفض الإنتاج إضافي بموجب اتفاق أوبك+. ومن المتوقع أن يكون لهذا تأثير كبير على منظومة الاستثمار، حيث سيضع هذا الانكماش ضغطًا لا مفر منه على مختلف القطاعات، بما في ذلك الاستثمار.

في مثل هذا البيئة الاقتصادية التحديّة، يصبح مناظر الاندماج والاستحواذ أمرًا حيويًا بشكل متزايد. تتاح للشركات الاستثمارية ذات الأسس القوية لحظات فرص مواتية للمشاركة في عمليات الاندماج والاستحواذ الاستراتيجية.

ومن خلال ذلك، يمكن لهذه الشركات الاستفادة من التآزر، وتعزيز النمو، وتعزيز حصتها في السوق وتحسين وضعها. تصبح

هذه النهج الاستراتيجي ضرورية حيث تسعى الشركات إلى البحث عن طرق مبتكرة للتنقل والازدهار في سياق اقتصادي متغير.

الاتجاه الأخير لعمليات الاندماج في الكويت على مدى السنوات القليلة الماضية يبرز الموقف الاستباقي الذي اتخذته الشركات

في الصناعة للتكيف مع تغيرات الظروف الاقتصادية. قرار شركة الصفاة للاستثمار بمتابعة هذا الاندماج يتماشى مع هذا الاتجاه، مشيرًا إلى خطوة استراتيجية لتموضع نفسها كشركة إسلامية فريدة مع منتجات ذات طابع ثيماتي. يتم تصميم هذا الإعادة توجيه بعناية لتتناسب مع تفضيلات عملائها المتغيرة.

من خلال هذا الاندماج، لا تقوم شركة الصفاة للاستثمار فقط بالرد على التحديات الاقتصادية؛ بل تعيد هويتها وتركز استراتيجيتها بصورة استباقية. وبفعل ذلك، تطمح الشركة إلى أن تظهر ككيان استثماري موضعي بشكل جيد في القطاع، واستخدام استراتيجيات النمو غير العضوي لخلق وجود سوق مميز وتلبية احتياجات عملائها المتطورة. في جوهره، يُعتبر هذا الاندماج شهادة على النهج المتقدم للشركة في التنقل في المشهد الديناميكي لقطاع الاستثمار في الكويت.

ما هو رأيك حول نمو مجال صنع السوق في الكويت وهل تتخذ شركتك مبادرات للدخول في هذا العمل؟

تعترف شركة الصفاة للاستثمار بالدور الأساسي لصانعي السوق في بورصة الكويت، حيث يلعبون دورًا حيويًا في توفير السيولة لضمان است

قرار السوق. من خلال توفير السيولة وتعزيز القيمة المتداولة اليومية المتوسطة للأسهم المدرجة، تهدف الشركة إلى التخفيف من تقلب الأسعار. هذا النهج لا يقوي ثقة المستثمرين فقط، بل يستجيب أيضًا للصناديق الكبيرة ومديري المحافظ الأكبر حجمًا، مما يقلل بالتالي من مخاطر السيولة ويخلق بيئة تسهل الاستثمارات الكبيرة في الأسهم.

إمكانيات نمو صنع السوق في الكويت تتناسب بسلاسة مع رؤية الصفاة للاستثمار في توسيع عروضها. على إدراك الآثار الإيجابية التي يمكن أن يكون لها الحصول على ترخيص صانع سوق على السوق المحلية للأسهم، قد أيد مجلس الإدارة دراسات شاملة لتسهيل الحصول على هذا الترخيص. تبرز هذا القرار التزامنا بالتكيف مع ديناميات الأوضاع المالية المتغيرة والمساهمة الفعّالة في تطوير سوق الأموال في الكويت.

تشارك إدارتنا التنفيذية بفاعلية في تلبية متطلبات هيئة الأسواق المالية، حيث تم تأمين الموافقة الأولية على تنفيذ أنشطة صنع السوق. في جوهره، تُمثل خطواتنا المدروسة نحو صنع السوق التزامنا بأن نكون لاعبًا رئيسيًا في المشهد المتطور لسوق الأموال في الكويت. نتوقع أن نسهم في نمو السوق، والالتزام بالمعايير التنظيمية، وتعزيز التفوق التشغيلي لتعزيز الصحة العامة وجاذبية الأسواق المالية في الكويت.

ما هي توقعاتك بشأن عوامل النمو والتحديات التي تواجه قطاع الاستثمار؟

يتميز قطاع الاستثمار في الكويت بعدة عوامل دافعة للنمو وتحديات. إحدى التحديات الرئيسية تنبع من الاعتماد الكبير على النفط في الكويت، حيث يشكل حوالي ٩٠٪ من إجمالي الصادرات. يسلط هذا الاعتماد المفرط الضوء على طبيعة الاقتصاد غير المتنوع، معوقًا للنمو في القطاع غير النفطي ووضع الكويت كدولة تمتلك أقل اقتصاد متنوع بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تضاف إلى هذه التحديات التصنيفات المنخفضة للكويت في مؤشرات الأعمال والتنافسية، مما يعوق تطوير مناخ استثماري قوي. تواجه البلاد نقصًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى نقص في فرص الاستثمار المحلية وتدفق زائد من التوفيرات. يعقّد النظام السياسي القتالي الأمور أكثر، مما يؤدي إلى تباطؤ في الإصلاحات وتنفيذ السياسات.

تسهم التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلى جانب فرار السيولة إلى الملاذات الآمنة، في تشكيل المشهد المعقد الذي يواجهه قطاع الاستثمار في الكويت. تبرز هذه التحديات جمعياً الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات شاملة ومبادرات استراتيجية لتنمية بيئة استثمارية أكثر تنوعًا وتنافسية وقوية في الكويت.

على الرغم من هذه التحديات، هناك مؤشرات إيجابية. القطاعات غير النفطية جاهزة للنمو القوي، مع توقع زيادة متوقعة تصل إلى ٤.٦٪ في عام ٢٠٢٣. يدفع هذا النمو عوامل مثل الاستهلاك الخاص والاستثمارات الثابتة وسياسة مالية أكثر سخاءً استجابةً لإيرادات النفط المرتفعة نسبيًا. بالإضافة إلى ذلك، يسعى ولي العهد صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح إلى تحويل اقتصاد الكويت إلى أكثر تنوعًا واستدامة. ويشمل ذلك جهوداً لتعزيز العلاقات الثنائية، خاصة مع الصين، مما يؤدي إلى نتائج ثمرة وتعزيز التعاون الاقتصادي المستقبلي